الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنازحين دراسة جغرافية ميدانية في مدينة البصرة

م. د. حسين قاسم محمد الياسري
مركز دراسات البصرة والخليج العربي
جامعة البصرة

الملخص

تتناول هذه الدراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تأثر بها النازحون القادمون من المحافظات العراقية التي تأثرت بأحداث العنف الطائفي بعد عام ٢٠٠٣ م وسيطرة الإرهاب على المحافظات الشمالية والغربية بعد عام ٢٠١٤ ، وأسباب النزوح، وأعدادهم وتوزيعهم المكاني في مدينة البصرة ، ونوع المساكن التي يسكنون فيها ، فضلاً عن بعض الخصائص الديموغرافية التي يختص بها النازحون ، ومن ثم دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنازحين في مدينة البصرة عليهم ، وعلى مجتمع مدينة البصرة ، وصولاً إلى نتائج محددة تبين أن مشكلة النازحين يجب الإسراع في وضع حل شامل لها يتمثل بعودة النازحين إلى مناطقهم الأصلية بعد فرض الأمن والاستقرار، وتعويضهم عن ممتلكاتهم التي فقدوها ، وتحسين أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية .

Economic and Social Impacts of the Displaced A field study in the city of Basra

Assis.Dr. Hussein Qasem Mohammed A-Yasiry

Center for Studies of Basra and the Arabian Gulf

Basrah University

Abstract

This study deals with the economic and social impacts which affected the displaced who come from Iraqi provinces that were affected by events of the sectarian violence after 2003 and the control of terrorism on the Northern and Western governorates after 2014. Also, It discusses causes of displacement, and their numbers as well as their spatial distribution in Basrah city. In addition to that, this paper addresses type of housing in which they live, as well as some demographic characteristics which belongs to the displaced then study the economic and social impacts of the displaced in the city of Basrah and its society.

The study concluded that, To solve their problem government must speed up to develop a comprehensive solution in order to return of the displaced to their areas of origin after imposing security and stability, compensating for lost property, and improving their economic and social conditions.

المقدمة

تَعُد ظاهرة النزوح من الظواهر التي عرفتها المجتمعات الإنسانية منذ القدم، وعانت منها ، فهي ظاهرة تحمل في طياتها مآسي معاناة على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، تضطهد فيها حقوق الأنسان والانتماء الوطني، وتقوي النزعة الطائفية والقومية والمناطقية والعشائرية لأسباب مختلفة ومتغيرة ، والعراق من بين الدول التي عانت من ظاهرة النزوح الداخلي على مدى تاريخه لاسيما بعد عام ٢٠٠٣ ، ودخول المجاميع الإرهابية بعد عام ٢٠١٤ م ، نجم عنها سوء المعاملة، ومصادرة الممتلكات ، وتفاقم خطر تمزق العائلات ، وانفصال الأطفال عن سائر أفراد الأسرة ، وتزايد خطر تعرض النساء والفتيات للعنف ، وارتفاع حدة التعرض للمخاطر الصحية، وصعوبة التكيف مع عادات وتقاليد مجتمع النزوح ، وتكمن خطورة هذه الظاهرة في استمراريتها مما يقتضي من الحكومة وضع استراتيجية ناجحة لمواجهتها، وإيجاد حلول طويلة الأمد ، فالنزوح لإعداد كبيرة من السكان تضع على كاهل الحكومة المركزية والحكومات المحلية وسكان المحافظات أعباء كبيرة لاستيعاب النازحين، وحمايتهم وتوفير الخدمات الأساسية لهم وتخفيف معاناتهم .

مشكلة البحث :

ما هي الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي يتأثر بها النازحون إلى مدينة البصرة ؟ وماهي انعكاسات تلك الآثار على الامن والاستقرار في مدينة البصرة ؟ وماهي معوقات عدم تكيف النازحين واندماجهم مع عادات وتقاليد مجتمع النزوح ؟

فرضية الدراسة :

هناك مجموعة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي نجمت عن وجود النازحين في مدينة البصرة ، انعكست على الأمن ، والاستقرار في المجتمع ، وتقف مجموعة من المعوقات حائلاً دون اندماج النازحين في مجتمع مدينة البصرة .

أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث لبروز ظاهرة النزوح بوصفها ظاهرة سكانية خطيرة في الفترة الأخيرة ، وبشكل واضح ، وتركت آثار اقتصادية واجتماعية على المجتمع العراقي ، مما يتوجب وضع جملة من المقترحات لحل المشاكل الناجمة عن هذه الظاهرة ، وبحث الدوافع المباشرة لها والخصائص الديموغرافية ، فضلاً عن متابعة حركة السكان وانتقالهم المكاني .

هدف البحث :

توضيح أهم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تأثر بها النازحون في مدينة البصرة ، والتحديات التي يعاني منها النازحون ، وتحديد معوقات عدم التكيف والاندماج مع عادات وتقاليد مجتمع النزوح وانعكاساتها على انتماءاتهم .

منهج البحث :

اعتمدت الدراسة على الوصف التحليلي ، واستخدام الطرق الميدانية ، ومن أهمها العينة العشوائية (١٠%) من المجتمع الكلي ، واستمارة استبيان تحوى على معلومات شخصية عن النازح ، فضلاً عن الشخصية ، والملاحظة المباشرة .

موقع منطقة الدراسة :

يتحدد البحث مكانياً بمدينة البصرة التي تقع في الجزء الجنوبي الشرقي من العراق على دائرتي عرض(٣٤ َ٣٠ ْ) شمالاً ، وقوس طول(٥٠ َ٤٧ ْْ) شرقاً ، خريطة (١) ، وزمانياً بالمدة ٢٠١٤-٢٠١٧ .

خريطة(١)

موقع منطقة الدراسة من العراق

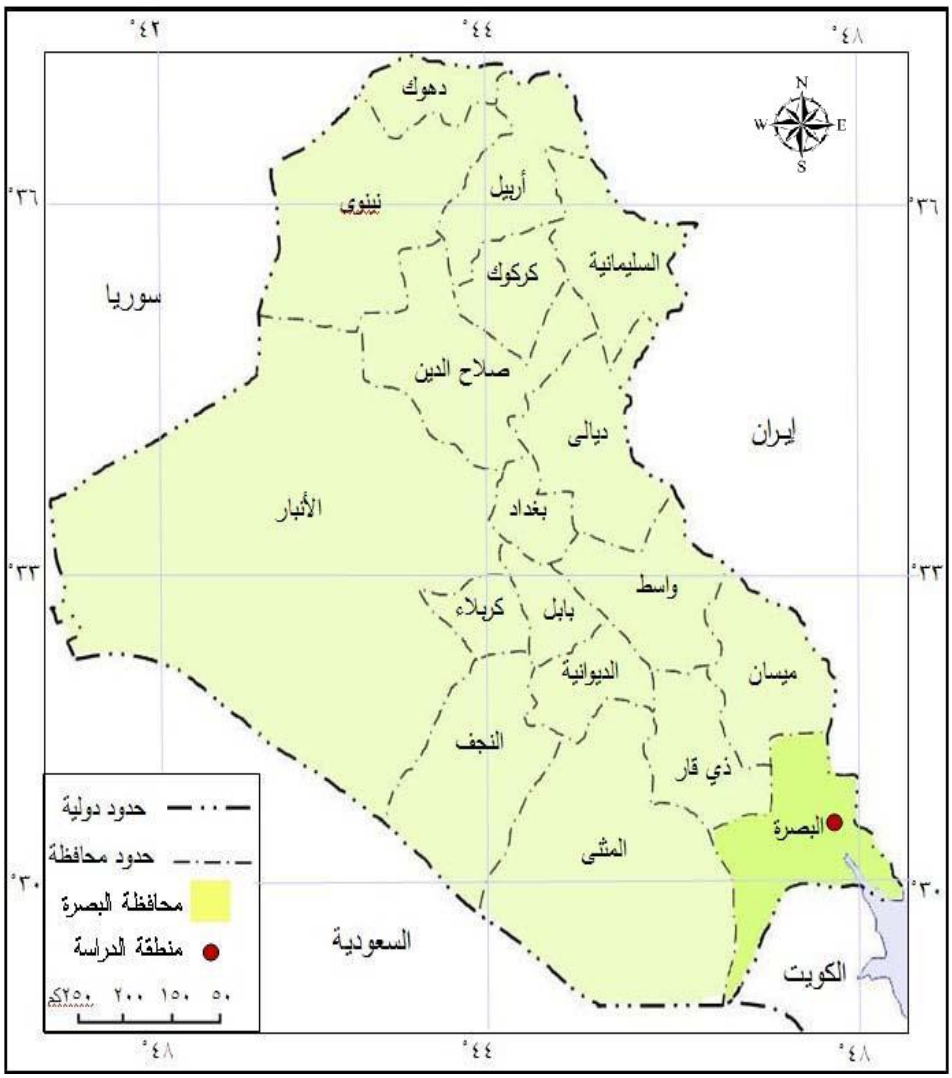

المصدر، اعتماداً على ، جمهورية العراق ، وزارة الموارد المائية ، الهيئة العامة للمساحة ، خريطة العراق الإدارية ٢٠١٧

أولاً- مفهوم ظاهرة النزوح :

عرفت الأمم المتحدة النازحين بانهم (مجموعة أشخاص الذين اجبروا على ترك منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة أو اضطروا إلى ذلك نتيجة أو سعياً لتفادي آثار نزاع مسلح أو حالات عنف عام الأثر أو انتهاكات حقوق الإنسان أو كوارث طبيعية أو كوارث من فعل البشر ، ولم يعبروا الحدود الدولية المعترف بها للدولة)[١] . ويمكن تعريف نزوح السكان الذي يصطلح عليه بحسب وثائق الأمم المتحدة بالتهجير الداخلي بأنه (اضطرار أو إجبار مجموعة من الأشخاص للهرب أو ترك ديارهم أو أماكن إقامتهم المعتادة نتيجة لنزاع مسلح أو حالات عنف عام أو انتهاكات لحقوق الإنسان أو كوارث طبيعية أومن صنع الإنسان ، أو لتفادي آثار هذه الأوضاع ، ولم يعبروا الحدود الدولية المعروفة للدولة)[٢] ، ويُعرف النازح بأنه (الشخص الذي اكره أو أضطر على ترك محل إقامته المعتاد إلى مكان آخر داخل حدود دولته لتجنب آثار نزاع مسلح أو لتجنب حالات العنف العام أو انتهاك حقوقه الإنسانية أو نتيجة كارثة طبيعية أو بفعل الإنسان أو درء تعسف السلطة) ، بخلاف المهاجر الذي يعرف بانه الشخص الذي ينتقل من موطنه الأصلي إلى مكان وصوله ، وبشكل طوعي سواء كان داخل حدود الدولة أم خارجها ، ومن المفاهيم المرتبطة بالنزوح التهجير القسري ، الذي قد يكون داخلياً أو خارجياً[٣] ، وعندما يتمكن النازح من عبور الحدود الدولية اصبح لاجئاً، وبذلك سيحصل على حماية الدولة المضيفة ، وحماية المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة في حين أن النازح يبقى بحماية السلطة الوطنية، ويتلقى مساعدات دولية ، من منظمات إنسانية مختلفة ومنها منظمة الأمم المتحدة، والصليب الأحمر الدولي، واليونيسكو ، وغيرها ، وبعض النازحين يتلقى مساعدة من المفوضية السامية بطلب من الدولة أو من مجلس الأمن أو الأمم المتحدة ، فضلاً عن المساعدات التي يحصل عليها من حكومة دولته ، ومن المنظمات والهيئات الإنسانية داخل الدولة .

ويختلف النزوح عن الهجرة التي تعرفها الأمم المتحدة بانها (شكل من أشكال الانتقال الجغرافي أو المكاني المتضمن تغيراً دائما لمحل الإقامة الاعتيادية بين وحدة

جغرافية وأخرى)[٤] ، كما أنها (حركة انتقال السكان من ارض تدعى منطقة الأصل إلى منطقة أخرى تدعى منطقة الوصول ، ويتبع في تلك الحركة تغيير في محل الإقامة وتختلف تلك الحركة من حيث مدى المسافة المقطوعة والزمن الذي تستغرقه)[٥] ، أما الهجرة القسرية فهي تختلف عن النزوح بأنها يمكن أن تكون هجرة قسرية خارجية ، وتعني (انتقال السكان المهجرين واجتيازهم الحدود الدولية) ، وتحدث عندما يشعر السكان بوجود الاضطهاد وعدم المساواة أو الضغط على حريته بشكل أو باخر أو لمطاردته بسبب اعتناقه أفكار معينة وربما لتوقعه حدوث ذلك نتيجة لتغير نظام الحكم في دولته ، وهناك هجرة قسرية داخلية ، وهي من أهم الحركات المكانية للسكان تعرف على أنها تغير دائم لمكان الإقامة من بيئة إلى أخرى أو أنها تغير في محل الميلاد ومكان الإقامة الاعتيادية من منطقة سجل مدني إلى منطقة سجل مدني آخر ، وتحدث بصورة خاصة نتيجة مظاهر العنف، وهي من أخطر أنواع الهجرة لما يترتب على أساسها من آثار اقتصادية وديموغرافية واجتماعية كبيرة لا تقتصر على منطقة الأصل بل حتى على منطقة الوصول . وعموماً فإنها تتصف بانها هجرة جماعية أكثر من كونها فردية، وتشمل جميع الفئات العمرية للسكان، وهي هجرة إجبارية ليست اختيارية، وعشوائية غير منتظمة ، وغير منظمة تخضع بصورة تامة للمؤثرات الخارجية .

بلغ عدد اللاجئين والنازحين في العالم من(١٩٧٠-٢٠٠٤) أعداداً كبيرة ؛ ففي عام ١٩٧٠ بلغ عدد النازحين (٥ مليون نازح) ارتفع إلى (٩ مليون نازح) عام ١٩٨٠ ، وبحلول عام ٢٠٠٠ تضاعفت أعداد النازحين إلى (٢٣.٥ مليون نازح) ، وفي عام ٢٠٠٤ بلغت أعدادهم (٢٥ مليون نازح)[٦] ، وفي السنوات الأخيرة شهدت دول عديدة عمليات نزوح داخلي واسعة ومنها السودان ، ويوغسلافيا السابقة ، وسوريا ، وبلغ مجموع النازحين عام ٢٠٠٩ حوالي (٢٧.١ مليون نازح) في (٥٤ دولة) مقارنة بالعام الذين سبقه بزيادة مليون نازح ، وتعد سوريا ، والعراق ، والسودان من بين أكثر الدول العربية في أعداد النازحين واللاجئين عام ٢٠١٥ ، ففي العراق بلغ العدد (٤.٤٠٠٠٠٠ نازح)[٧] ، وفي عام ٢٠١٦ أجبر مليون شخص على ترك منازلهم في (١٠٠ دولة) بسبب الكوارث الطبيعية، أما الذين نزحوا بسبب النزاعات والعنف فهم

يتركزون في منطقة الشرق الأوسط ؛ فبينما كان النازحون يشكلون في هذه المنطقة بين (٢٠٠١-٢٠١١) نسبه بين (٧-١٤%) من المجموع العالمي ، في حين بلغت هذه النسبة (٣١%) بين (٢٠١٤-٢٠١٦) ، وفي السنوات الأربع الماضية هرب أكثر من (٧.٨ مليون نازح) نتيجة العنف لينضموا إلى (٤.١ مليون نازح)[٨] .

ثانياً- التطور التاريخي لظاهرة النزوح في مدينة البصرة :

شهد العراق القديم صوراً من عمليات التهجير القسري والنزوح ، إذ يرد بشان الملك رموش الأكدي (٢٣١٥-٢٣٠٧ ق.م) إنه قام بتهجير ستة أشخاص ، وجلب (٥٩٨٥ رجلاً) ووضعهم في معسكرات[٩] ، وخلال القرن التاسع عشر حدث نزوح كبير في جنوب العراق على أثر شحة مياه نهر الحلة ، وجفافها في بعض المناطق ، وتحول قسم من الأراضي الزراعية في سوق الشيوخ إلى أرض غير صالحة للزراعة فاضطروا للنزوح إلى مدينة الديوانية ، والشنافية[١٠] ، وتتفاوت صور النزوح في تاريخ العراق الحديث من تهجير لألاف الفلاحين هرباً من سلطة الإقطاع ، والمديونية المزمنة إلى صور نزوح سببتها الأنظمة الحاكمة وقتذاك ؛ ففي بداية عقد الأربعينيات من القرن العشرين تعرض يهود العراق إلى حوادث قاسية من قتل وسلب ونهب لممتلكاتهم ، وبعد عام ١٩٥١م بادرت الحكومة العراقية بترحيل قسري لكل يهودي عراقي تنتهي محكوميته في السجون العراقية إلى إسرائيل ، وفي بداية عقد السبعينات من القرن الماضي بدأت الموجة الأولى من التسفير والتهجير القسري الجماعي لطرد الكورد الفيليين بدعوى تبعيتهم الإيرانية ، ومع بداية الحرب مع إيران عام ١٩٨٠م هجر الألاف من الكورد الفيلية ، إذ تم تهجير (٥٠٠ ألف كردي فيلي) للمدة من ١٩٨٠-١٩٩٠م ، واستمرت عمليات النزوح للأكراد في عمليات الأنفال عام ١٩٨٧ م ، وبعد غزو الكويت وانتفاضة عام ١٩٩١ هُجر أكثر من (١٥٠ ألف مواطن) من سكان الجنوب إلى إيران ، وبعد عام ٢٠٠٣ م شهد العراق عمليات نزوح متكررة ؛ ففي عام ٢٠١٤ م بلغ عدد النازحين أكثر من (٢ مليون نازح) ينتشرون في (٥١١ موقعاً) في جميع أنحاء العراق ، وأشار تقرير وزارة الهجرة والمهجرين أن عدد النازحين بلغ

(٢.٥١٢.٨٤٢ نازح) بواقع (٤٤٧.٢٧٨ عائلة) ، وأشار المسح الأولي عام ٢٠١٥ م إلى (١.٢ مليون نازح)[١١] .

ولا يزال العراق يعاني من نزاعات لم يتم حلها ناجمة عن سياسات الحكومة السابقة لصدام حسين على سبيل المثال المادة ١٤٠ من الدستور العراقي عام ٢٠٠٥ ، التي تخص الحدود الداخلية للمناطق المتنازع عليها بين الحكومة العراقية ، وحكومة إقليم كردستان ، ومشكلة توطين عشرات الآلاف من العوائل الكردية الذين تم ترحيلهم من أراضيهم خلال حملة التعريب بين (١٩٧٠-١٩٨٠) ، وعلى الرغم من أن الكثير من العراقيين بدأوا بالعودة إلا أن عدداً قليلاً منهم كانوا قادرين على العودة إلى ديارهم ، وبدلاً من ذلك أصبحوا نازحين داخلياً[١٢] بعد تحرير المناطق التي كان يسيطر عليها الإرهاب ، ومازال هناك العمل الكثير من أجل إعادة ما تبقى منهم أو اندماج عدم الراغبين في العودة .

ثالثاً- الخصائص الديموغرافية للنازحين في مدينة البصرة :

بعد سيطرة داعش على كامل محافظة نينوى ، ومعظم محافظة صلاح الدين ، والأنبار، وأجزاء من محافظة ديالى ، وكركوك ، نزح عدد كبير من المواطنين باتجاه إقليم كردستان ، ومحافظات الوسط والجنوب، فضلاً عن داخل محافظة كركوك ، وديالى، والأنبار في المناطق الخاضعة للسلطة الوطنية العراقية ؛ ففي عام ٢٠١٤ كان عدد العوائل النازحة إلى البصرة (١٨٠٦ عائلة) بنسبة (١.٢%) من مجموع النازحين في العراق ، وبالرغم من ارتفاع عدد النازحين في السنوات اللاحقة انخفضت نسبتهم لعودة بعض النازحين في المناطق التي تم تحريرها، وتغيير سكن بعضهم إلى محافظات أخرى بسبب عدم حصولهم على عمل أو سكن ملائم ، وبعد تحرير المناطق التي سيطر عليها داعش انخفضت أعداد النازحين في البصرة إلى (١٥٩٦ عائلة) بواقع (٩٥٧٦ شخص) ، ينظر جدول(١) ، وشكل (١) .

جدول(١)

أعداد الأسر والأفراد النازحين إلى مدينة البصرة ونسبتها بالنسبة للعراق للمدة ٢٠١٤-٢٠١٧

السنوات	مدينة البصرة		العراق		% من مجموع النازحين
	عدد الأسر	عدد الأفراد	عدد الأسر	عدد الأفراد	
٢٠١٤	١٨٠٦	١٠٥٠٧	١٥٠٢٩٦	٧٧٧٥٣٨	١.٢
٢٠١٥	١٨٩٩	١١٣٩٤	٥٣٢٥٦٥	٣١٩٥٣٩٠	٠.٣٥
٢٠١٦	١٧٢٠	١٠٣٢٠	٥١٠٦٩١	٣٠٦٤١٤٦	٠.٣٣
٢٠١٧	١٥٩٦	٩٥٧٦	٥٢٨٨٤٨	٣١٧٣٠٨٨	٠.٣

المصدر ، اعتماداً على ، المنظمة الدولية للهجرة ، مصفوفة النزوح ، الجولة ٣٤ ، كانون الأول ٢٠١٥ ، الجولة ٦٠ ، كانون الأول ٢٠١٦ ص٣ ، الجولة ٨٢ ، تشرين الأول ، ٢٠١٧ ، ص٤

شكل(١)

أعداد الأسر النازحة إلى مدينة البصرة للمدة ٢٠١٤-٢٠١٧

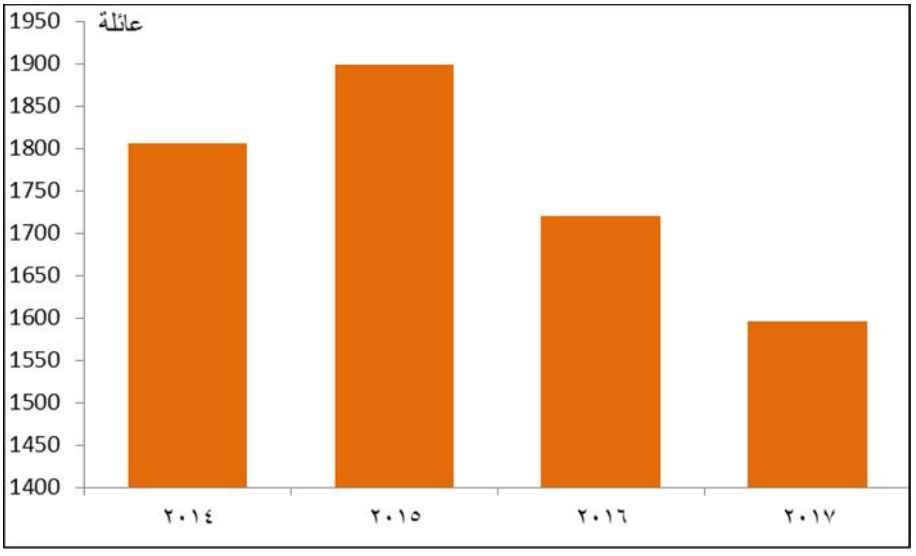

المصدر ، اعتماداً على ، جدول(١)

ويوضح جدول (٢) ، وشكل(٢) يظهر أن النازحين من محافظة نينوى يشكلون النسبة الأكبر من مجموع النازحين ، ويعزى ذلك إلى احتلال كامل محافظة نينوى ، وتهجير عدد كبير منهم من مختلف القوميات والطوائف الدينية والمذهبية إلى مدينة البصرة لوجود صلات دينية بين بعضهم(المسيحيون) ومذهبية (الشبك) ، تليها محافظة صلاح الدين ، ثم الأنبار ، وبنسب قليلة من المحافظات الأخرى التي تأثرت جزئياً

جدول(٢)

أعداد النازحين ونسبتهم موزعين على محافظات الأصل ، ونوع المأوى ٢٠١٧

محافظة الأصل	العدد	%	نوع المأوى	العدد	%
الأنبار	١٨٣٠	١٩.١	مخيم	٠	
بابل	١١٤	١.٢	أسر مضيفة	٢٢٩٢	٢٣.٩
بغداد	١٥٦	١.٦	فندق	٥٨٢	٦.١
ديالى	٢٧٠	٢.٨	عشوائيات	١٠٣٢	١٠.٨
كركوك	٨٥٨	٩	مساكن مؤجرة	٥٥٣٢	٥٧.٨
نينوى	٣٦٦٦	٣٨.٣	الأبنية الدينية	١٣٢	١.٤
صلاح الدين	٢٦٨٢	٢٨	بناء غير مكتمل	٦	٠.١
المجموع	٩٥٧٦	١٠٠	المجموع	٩٥٧٦	١٠٠

المصدر ، اعتماداً على ، ١-المنظمة الدولية للهجرة ، مصفوفة النزوح ، الجولة ٨٢ ، تشرين الأول ٢٠١٧ ، ص٥ ،

٢- الدراسة الميدانية في ٢٠١٧/١٢/١٠ و ٢٠١٨/٤/٢

شكل(٢)

نسبة النازحين إلى مدينة البصرة حسب محافظة الأصل ٢٠١٧

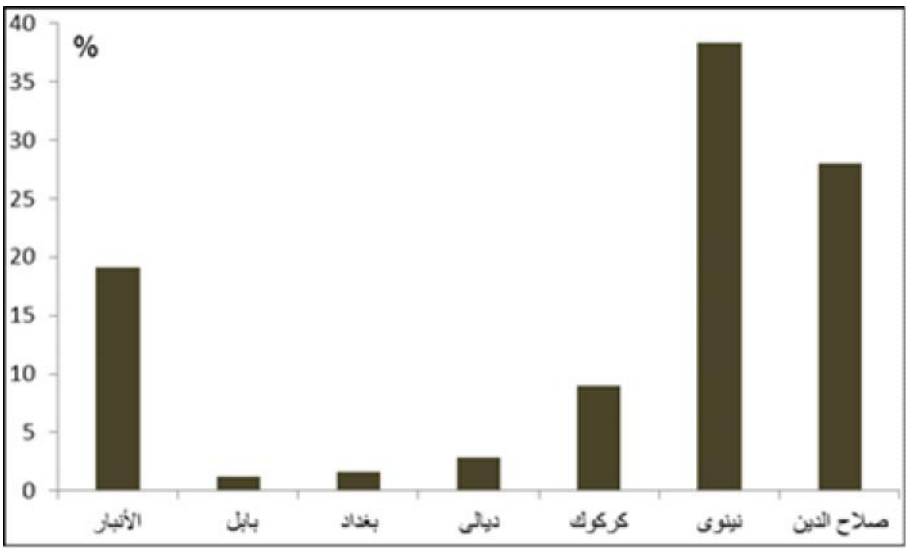

المصدر ، اعتماداً على ، جدول(٢)

بالإرهاب ، ومن جدول (٢) وشكل (٣) إن النازحين يسكن أكثر من نصفهم في مساكن تم استأجرها ، مما يشكل عبئاً مادياً على النازحين ، وتم استضافة (٢٣.٩%) منهم مع عوائل ، و(١٠%) في العشوائيات ، ومن ضمنها مخيم النازحين(السوق العصري) في حي الهادي ، و(٦%) في الفنادق ، و(١.٤%) في الأبنية الدينية التي تتمثل في الحسينيات ، والمساجد ، والكنائس ، فيما تم إسكان قليل منهم في أبنية غير متكاملة ومهجورة .

شكل(٣)

نسبة نوع المأوى للنازحين في مدينة البصرة ٢٠١٧

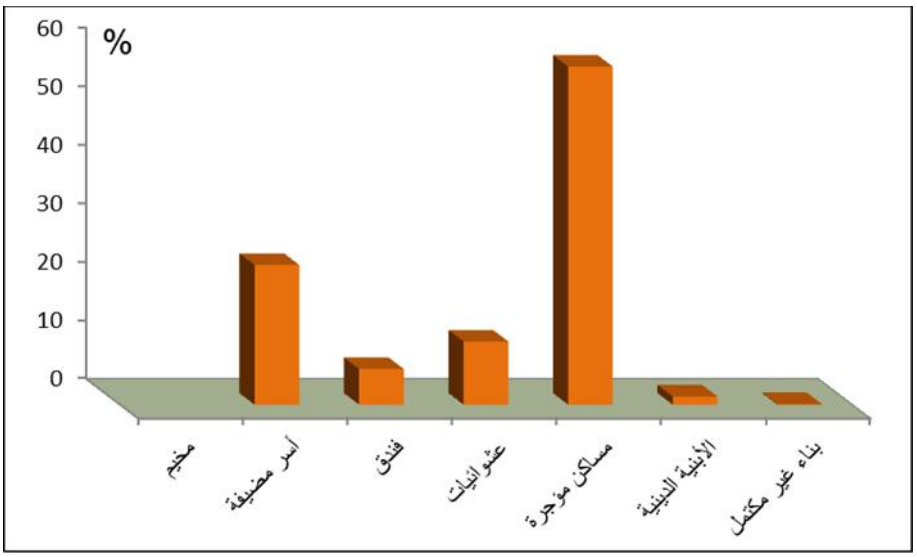

المصدر ، اعتماداً على ، جدول(٢)

ويتوزع النازحون في مدينة البصرة في عدة مناطق ابرزها مخيم السوق العصري في حي الهادي الذي تبلغ أعداد النازحين فيه (١٥٠ عائلة نازحة) ، وهناك (١٢٠٠ عائلة) موزعة داخل البصرة جميعها تسكن مع أقرباء أو في بيوت مستأجرة أو فنادق[١٣] ، وعند دراستنا الميدانية ، وجد أن معظم النازحين يتوزعون في مركز البصرة (بريهه ، والزهور ، ومناوي باشا) التي تضم مجموعة من الكنائس التي احتضنت مجموعة من العوائل المسيحية ، وحي الهادي ، والقادسية التي تضم مساكن منخفضة الإيجار، وأتخذ البعض تجمعات سكنية عشوائية غير مخططة في منطقة القبلة، واستقر البعض الأخر في بنايات الدولة التي تعرضت للتخريب في أحياء متفرقة ، فيما توزع الذين يتمتعون بمستوى اقتصادي أفضل في أحياء الجزائر والطويسة ، وهؤلاء لا يمثلون إلا أعداداً قليلة من النازحين .

وفي المسح الوطني للنازحين الذي قامت به وزارة التخطيط عام ٢٠١٤ م الذي شمل جميع الوحدات الإدارية ومراكزها (محافظة ، وقضاء ، وناحية) ، ففي مدينة البصرة بلغت نسبة الذكور (٤٩.١%) ، والإناث (٥٠.٩%) مما يعني انخفاض نسبة

النوع إلى (٩٧) ، وبلغت نسبة الفئة العمرية (٠-١٤) (٤٦.٤%) وهي نسبة مرتفعة تقترب من النصف ، بينما بلغت للفئة العمرية (١٥-٦٤)(٥٣.٦%) ، في حين بلغت لكبار السن (٦٥ فاكثر)(١.٨%) ، وهذا يعني ارتفاع نسبة الإعالة إلى (٨٩.٩%) بسبب انخفاض نسبة الفئة المعيلة ، وهي الفئة الوسطى العاملة والمنتجة وتدنيها واقترابها من النصف مقابل الفئة المعالة من صغار وكبار السن واقترابهما من النصف، مما يشكل عبئ كبير على العائلات وبالتالي انخفاض في تلبية احتياجاتها الأساسية، وترتفع نسبة المتزوجون إلى اكثر من النصف ، والعزاب إلى اكثر من الثلث ، في حين تنخفض نسبة المطلقون ، والمنفصلين ، وتشكل نسبة الأرامل نسبة (٦.٣%) ، وهي تعد مرتفعة في مجتمع نازح يحتاج إلى معيل ، ومعظم هؤلاء النازحين هم من العرب ، يليهم التركمان ، وقليل من الأكراد ، وتشكل نسبة المسلمون الغالبية العظمى في حين تتدنى نسبة المسيحيين إلى (٠.٢%) ؛ لقلة أعداد المسيحيين، وتوجه معظم النزوح إلى بغداد وإقليم كردستان ، وبسبب الظروف التي يعيشها النازحون فقد بلغت نسبة التسرب المدرسي (٧%) ، بينما بلغت نسبة الذين لم يتم قبولهم بالمدارس إلى (٣٠.٥%) ، وهي نسب مرتفعة مما أدى إلى حرمان أبناء النازحين من حق التعليم ، ولأسباب مختلفة بعضها يتعلق بعدم وجود أوراق ثبوتية للأطفال ، وبلغت نسبة الأمية (١٩.٥%) ، وترتفع نسبة العاملين النشطين اقتصادياً إلى (٧٣.٧%) ، وممن يتقاضون رواتب إلى (٧٣.٨%) ، وبالرغم من ذلك فهذه الرواتب لا تكفي لسد الاحتياجات اليومية في ظل الظروف التي يعيشها النازحون لاسيما وإن معظمهم يدفع إيجارات شهرية للسكن ، ينظر جدول (٣) .

ومن العينة والاستبيان الذي شمل (٩٥ شخصاً) ، وبنسبة (١٠%) من مجموع النازحين في مدينة البصرة للمدة بين ٢٠١٧-٢٠١٨ م اتضح إن عدد الذكور يقل عن عدد الإناث ، فقد بلغت نسبة النوع (٩٩) ، وهي بذلك تختلف عن الهجرة الداخلية التي تحدث طلباً للعمل من قبل الذكور لاسيما ممن هم في سن العمل ، وبلغت نسبة صغار السن(٣٥.٣%) ، وهي الفئة العمرية (٠-١٤ سنة) ، أما الفئة العمرية (١٥-٦٤ سنة) فقد بلغت (٥٩%) في حين بلغت (٥.٦%) لكبار السن (٦٥ سنة فاكثر) ، وبذلك فإن

جدول (٣)

الخصائص الديموغرافية، والأثنية، والتعليمية، والاقتصادية للنازحين في مدينة البصرة بحسب مسح ٢٠١٤

الخصائص الديموغرافية	%	الخصائص الزواجي	العدد	الخصائص الاثنية	العدد	الخصائص التعليمية والاقتصادية	العدد
ذكور	٤٩.١	اعزب	٣٦.٥	عرب	٧٨.٦	التسرب المدرسي	٧%
إناث	٥٠.٩	متزوج	٥٥.٣	أكراد	١.٥	عدم القبول بالمدرسة	٣٠.٥%
نسبة النوع	٩٧	مطلق	١.٥	تركمان	١١.٤	الأمية	١٩.٥%
الفئة ٠- ١٤	٤٤.٦	ارمل	٦.٣	أخرى	٨.٤	العاملين النشطين	٧٣.٧
الفئة ١٥-٦٤	٥٣.٦	منفصل	٠.٢	مسلم	٩٨.٦	المتقاضين للرواتب	٧٣.٨
٦٥ فاكثر	١.٨	غير مبين	٠.٢	مسيحي	٠.٢	-	-

المصدر ، اعتماداً على ، جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المسح الوطني للنازحين في العراق ٢٠١٤ ، بغداد ، ٢٠١٥ ، صفحات وجداول وأشكال متفرقة .

نسبة الإعالة تكون مرتفعة ، إذ بلغت (٦٩.١%)[*] مما يبين إن نسبة السكان المُعالين من قبل الفئة المنتجة عالية ، وهذا يؤدي إلى تدني مستوى المعيشة لغالبية النازحين. وظهرت نتائج الدراسة الميدانية إن نسبة الذين لم يسبق لهم الزواج من الذكور والإناث بلغت (٣٩.٥ ، ٣٨.٦%) على التوالي، وهي نسبة مرتفعة اذا ما أخذنا بنظر الاعتبار الظروف التي يمر بها المهجرون من النواحي الاقتصادية ، والاجتماعية وغيرها التي

تركت أثراً واضحاً عليهم . أما بالنسبة للمتزوجين فقد بلغت نسبتهم للذكور والإناث (٥٦.٣ ، ٥٤.٧%) على التوالي ، وهي نسبة مرتفعة ، وربما يعود ذلك إلى تاريخ الزواج إلى فترات ما قبل نزوحهم إلى مدينة البصرة ، في حين تنخفض نسبة المطلقين إلى (٠.٧ ، ١.٣%) للذكور والإناث على التوالي ، في حين تكون نسبة الأرامل متفاوتة فهي ترتفع عند الإناث إلى (٥.٥%) ، وعند الذكور(٣.٥%) ، وهذا ناتج من زواج الذكور بعد ترملهم بشكل أيسر مما هو عليه بالنسبة للإناث مما يقل من نسبة الترمل لدى الذكور، ويعزى ذلك إلى النظرة الاجتماعية لدى المجتمع العراقي بشكل عام تجاه الأرامل . وتتباين المستويات العلمية للنازحين بشكل واضح فتؤلف نسبة حملة الشهادة الابتدائية (٢٨.٩%) ، والإعدادية (٤٠.٢%) ، والبكالوريوس(١٥.٨%)، وتسجل الشهادات العليا أقل نسبة (١.٩%) فيما تبلغ نسبة غير المتعلمين (١٣.٢%)[١٤] .

رابعاً–أسباب ظاهرة النزوح :

١–النزاعات المسلحة والحروب :

كان للحرب العالمية الأولى والثانية آثرها الواضح في بروز هذه الظاهرة ، إذ تحولت الكثير من مناطق العالم إلى مسرح للعمليات العسكرية ، وجزء منها مأوى ومخيمات للهاربين من شدة العنف المفرط الذي يخلف آثار مدمرة ، وبعد الحرب العالمية الثانية اندلع أكثر من (٢٥٠ نزاع مسلح) في العالم ، وفي معظم الأحيان ينجم عن الصراعات العسكرية انتهاكات للقانون الدولي الإنساني ، والقانون الدولي لحقوق الأنسان، وبسبب هذه الانتهاكات يضطر الناس إلى الفرار لتفادي القتال ، فبينما كان المدنيون ضحايا غير مباشرين للعمليات العسكرية اصبحوا أداة مفضلة لدى الإرهابيين ، فقد يتخذونهم رهائن أو يجندونهم بوسائل مختلفة[١٥] .

بدأ نزوح العراقيين قبل عام ٢٠٠٣ م بسب الحروب ، إذ تركت العوائل أماكن سكناها إلى مناطق أكثر أمناً هرباً من الأعمال العسكرية ، وانعدام السلطة أو خوفاً على مصالحهم ، وعادة ما يكون النزوح مؤقتاً ، وحسب الحالة باستخدام القوة ، ففي

الحرب العراقية–الإيرانية عام ١٩٨٠م نزح سكان المناطق القريبة من الحدود لاسيما مدينة البصرة باتجاه المدن البعيدة عن الجبهة ، استقر بعضهم في المناطق الجديدة في حين عاد أكثرهم بعد انتهاء الحرب ، وتكرر نفس السيناريو في حرب تحرير الكويت عام ١٩٩٠ م ، ومهاجمة القوات الحكومية لقمع انتفاضة عام ١٩٩١ م التي عمت معظم المحافظات العراقية ، وكذلك بعد دخول قوات التحالف الدولي إلى العراق عام ٢٠٠٣ م .

٢–العامل السياسي :

يؤدي العامل السياسي دوراً كبيراً في إجبار السكان على ترك مناطقهم الأصلية ، والبحث عن مناطق أكثر أمناً ، وذلك عندما يشعرون بوجود الاضطهاد أو عدم المساواة أو الضغط على حريتهم بشكل أو باخر أو لمطاردتهم بسبب اعتناقهم أفكار معينة ، فبعد عام ٢٠٠٣ م ، تفاقم الوضع السياسي في العراق ، إذ تسبب في شيوع الفوضى وغياب الدور الحكومي ، وما رافقه من سياسة القوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها التي شجعت على الفلتان الامني فضلاً عن الدور الإقليمي لبعض دول الجوار السلبي، وطبقاً لإحصائيات وزارة الهجرة والمهجرين فقد وصل عدد العوائل المهجرة إلى (١١٠٧٦٠ عائلة) نهاية عام ٢٠٠٧[١٦] .

٣–الإرهاب :

تعرض سكان العراق بعد عام ٢٠٠٣ م إلى عمليات إرهابية وتهديد أجبر السكان على ترك مناطقهم إلى مناطق أخرى ، لاسيما الأشخاص من العاملين بالأجهزة الأمنية أو من الموظفين في الأماكن الحساسة في الدولة أو أصحاب رؤوس الأموال بفعل التهديدات المتكررة ، ومما زاد من عمليات النزوح نفوذ المجموعات الإرهابية المتمثلة بتنظيم القاعدة في مناطق متعددة من العراق ، وأدى وجود كيان داعش في مرحلة لاحقة إلى نزوح أعداد كبيرة ، واتخاذ ما تبقى منهم درع بشرية ، وفرض نظام متشدد.

٣- العوامل الأثنية :

ترتبط الخصائص الأثنية ارتباطاً وثيقاً بعمليات النزوح وحجمها ، وعادةً يميل السكان إلى النزوح نحو مناطق يتكلم السكان لغتهم أو دينهم أو مذهبهم ، كذلك إلى المناطق التي يماثل انحدارهم العرقي لكي لا يتعرضون إلى مشاكل التعصب العنصري أو العقائدي ، فبعد سقوط مناطق عديدة في شمال وغرب العراق بيد الإرهاب استقطبت البصرة أعداداً من النازحين ، فمن خلال الملاحظة الميدانية والمقابلات الشخصية وجد إن إسكان المسيحيين تم في الكنائس كمرحلة الأولى من النزوح ، فيما تم إسكان بعض النازحين في مخيم كان في الأصل مصمم سوقاً عصرياً في حي الهادي(٥ ميل) ، وفضل بعض النازحين السكن مع أقربائهم أو تأجير مساكن خاصة بهم .

٣-الكوارث الطبيعية :

ساهمت في نزوح الكثير من الناس إلى أماكن أخرى ، إذ أن المشاكل البيئية بدأت بالتزايد ، وتشير اغلب الوقائع إن النازحين بسبب الكوارث لم يغادوا دولهم إلا في حالات محدودة مما أدى إلى تنامي الحاجة إلى تدابير وقائية بحيث طورت معظم الدول والمنظمات الدولية أجهزة للتصدي للكوارث ، ومنع حدوثها ، وهو ما يعرف بأجهزة الإنذار المبكر ، ودرء الكوارث ، وإدارة الأزمات ، فقد أعلنت وزارة الهجرة والمهجرين إن عدد نازحي أبو غريب (غرب بغداد) من جراء الفيضانات عام ٢٠١٤ م بلغ (٧١٥ نازح) ، ونزوح عشرات الأسر من نواحي وقرى واسط جراء السيول التي اجتاحت لقراهم[١٧]. فقد نزحت بعض الأسر الريفية من مناطق الأهوار والقرى الريفية جنوب العراق بسبب الجفاف ، وتراجع الإنتاج الزراعي إلى مدينة البصرة بعد عمليات تجفيف الأهوار عام ١٩٨٦م ومازالت مستمرة .

٤-مشاريع التنمية :

إن قيام مشاريع السدود والخزانات والزراعة ومشاريع الصناعة والتعدين ، وتغيير مجاري الأنهار أبرز معها الحاجة لان يصاحبها برامج تعويضية للمجتمعات المتضررة تعرف بمشاريع التنمية المجتمعية كمحاولة لامتصاص آثار هذه المشاريع على أوضاع

وظروف السكان المحليين، وهناك عوامل أخرى منها ضعف الأمن الغذائي، والتصحر، والجفاف ، والنمو السكاني ، أو البحث عن الخدمات[١٨] ، فضلاً عن حدوث الزلازل والبراكين والأعاصير في كثير من دول العالم .

ويرى معظم النازحين الذين تمت مقابلتهم أن هناك مجموعة من العوامل الجاذبة التي جعلتهم يتوجهون إلى مدينة البصرة تتمثل بالاستقرار الأمني ، والتقارب والتشابه العرقي والمذهبي بين النازحين والسكان الأصليين، فضلاً عن صلات القرابة الموجودة بين بعضهم ، وتوفر فرص العمل .

خامساً –الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنازحين في مدينة البصرة :

يترك النزوح مجموعة من الآثار الاقتصادية الاجتماعية والنفسية التي تهدد الاستقرار ، وتسلب البشر حقوقه ، لذا اضحى النزوح من بين أكثر التحديات على التنمية البشرية المستدامة مما أفقدتها مقوماتها الضرورية ، وهي : الأمن ، والاستقرار ، والعدالة الاجتماعية ، والفئات المهمشة ، وتحقيق النمو المستدام المولد لفرص العمل اللائقة ، فمع النزوح نجد عدم الكفاءة في تخصيص الموارد والهدر والبطالة والتسرب وعمالة الأطفال والتفكك الأسري ، والعنف النفسي ، وغيرها من الآثار .

١– الآثار الاقتصادية :

أدى النزوح إلى تغيير أولويات الإنفاق الحكومي في الموازنة الاتحادية في السنوات الأخيرة لصالح الإنفاق الاستهلاكي على حساب الإنفاق الاستثماري ؛ فقد خصص (٢٥%) من موازنة ٢٠١٧ م من إجمالي الإنفاق العام إلى الاستثمار في حين حظيت النفقات الاستهلاكية بنسبة (٧٥%) التي يتم تمولها من مصدر واحد هو النفط ، وارتفعت تخصيصات وزارتي الدفاع ، والداخلية من أجل الحفاظ على أمن واستقرار الدولة ، وتمويل الحرب على كيان داعش الإرهابي ، وإعادة إعمار المناطق التي يتم تحريرها فضلاً عن تخصيصات الإنفاق الموجه على برامج الإغاثة ، كما أن للنزوح أثراً مباشراً في تدهور القطاع الزراعي بدلالة نزوح قوة العمل الزراعية بسبب أعمال العنف والإرهاب ، مما أدى إلى تقلص المساحات الزراعية ، وتدني في الإنتاج

الزراعي ، والصناعات المرتبطة به[١٩] ، ويؤثر عدم استيعاب النزوح أو الهجرة بشكل أساسي على فرص العمل ، واليد العاملة المحلية ، وبالرغم من قرارات كثير من الجهات الحكومية والخاصة التي تلزم أصحاب العمل بتشغيل أبناء البصرة إلا في حالات عدم توفر اليد العاملة المحلية ، لاسيما الأعمال الفنية (شرط إثبات البحث وعدم التوفّر) ، إلا أن غياب الرقابة تؤدي إلى مزيد من المزاحمة ، ومزيد من التصارع بين النازحين والسكان المحليين ، فضلاً عن استنزاف الموارد الاقتصادية في مناطق التي جاء إليها النازحون ؛ نظراً لاستهلاكها بطريقة غير منظمة ، وعن الضغط على البنى التحتية غير المجهزة لاستيعاب هذا الكم من الاستهلاك في زمن محدود[٢٠] ، وتظهر الآثار السلبية للهجرة بزيادة حجم السكان في المناطق المضيفة مما يؤدي إلى انخفاض الدخول ، والأجور ، وارتفاع الإيجارات ، وأسعار الأراضي ، وانتشار البطالة بشكل واسع يخلق الكثير من التعقيدات النفسية والاجتماعية ، وتأثر النازحون اقتصادياً بما فقدوه من وظائف ومصالح عمل (زراعي–صناعي–خدمي) ، ونافسوا السكان الأصليين الذين يعانون بالأصل من البطالة ، والفقر .

وتمثل الآثار الاقتصادية من أهم الآثار التي يعاني منها مجتمع النزوح ، ولعل أهمها مستوى الدخل ، فمن عينة الدراسة وجدنا أن (٥٥%) منهم ذوي دخل منخفض ، بينما شكلت نسبة النازحين من ذوي الدخل المتوسط (٣٠%) ، ولم يشكل سوى (١٥ %)[٢١] من أصحاب الدخل الجيد ، ومما يزيد الأمر تعقيداً إن أغلب هؤلاء فقدوا وظائفهم نتيجة النزوح ؛ الأمر الذي يعني صعوبة حصولهم على وظائف جديدة في مدينة البصرة ، إذ أن معظمهم لم يستطع من جلب الوثائق الرسمية التي يمكن أن تساعدهم في الحصول على وظيفة في المؤسسات الحكومية .

ويرتبط بالآثار الاقتصادية مشكلة الخدمات التي يعاني منها النازحون لاسيما في مخيم النازحين (السوق العصري) في حي الهادي، ونقصد بالخدمات الضرورية (الماء، والكهرباء ، وشبكات الصرف الصحي) ، وقد تبين من خلال الدراسة الميدانية إن النازحين ليس لديهم إمكانية الحصول على المياه بصورة منتظمة ، وحتى عندما يستطيعون الحصول عليه فإنها قد تكون غير صالحة للشرب ، أما خدمات الكهرباء

فهي متدنية فاغلب النازحون لا يستطيعون توفير الكهرباء من المحطات الأهلية لعدم قدرتهم على دفع بدل الاشتراك الشهري . ويمكن الإشارة إلى أن خدمات الكهرباء التي حصل النازح عليها في اغلبها غير مشروعة في مخيم السوق العصري ، والمناطق العشوائية ، فضلاً عن قلة مستخدمي الأنترنت .

٢- الآثار الاجتماعية:

أثر النزوح على تماسك المجتمع العراقي ، وكان سبباً في تفكك الأسر ، والروابط الاجتماعية ، والثقافية التي كانت تجمعهم ، وكان نصيب المرأة أكثر في تدمير كيانها وبناء ذاتها ، فقد تعرضت إلى انتهاكات واعتداءات كثيرة ، وفقد النازحون البيئة السكنية المناسبة ، بتركهم منازلهم والعيش في بيئة مضطربة بمكوناتها ، فتوزع السكن ما بين المخيمات ، والسكن مع العوائل ، والمساجد والحسينيات والكنائس ، وبين مساكن مؤجرة ، ومباني مهجورة ، وعشوائيات في ظل غياب البنية التحتية والخدمات الأساسية من الماء ، والكهرباء ، والرعاية الصحية . مما أدى إلى بروز مجموعة من المشاكل الاجتماعية من ابرزها انتشار الجرائم ، والتسول ، وتغيير في التركيب النوعي للسكان بزيادة أعداد الإناث .

ويعاني كل مجتمع تحدث فيه ظاهرة النزوح من العديد من المشاكل الاجتماعية التي تؤثر عليه ونذكر منها : الأمية ، والفقر، وعمالة الأطفال ، وترويج المخدرات ، والتسرب المدرسي وغيرها ، ويوجد العديد من الأسباب التي تؤدي إليها مثل : قلة الإيمان ، وعدم التكافؤ الاجتماعي بين الأفراد ، وعدم وجود رقابة اجتماعية وغيرها ، ويوجد العديد من الخصائص التي تميز المشكلة الاجتماعية عن غيرها من المشاكل مثل: الإحساس بها من قِبل العديد من السكان ، وسعي الناس لعلاجها ، وتعاني غالبية النساء لاسيما في المجتمعات العربية من مشكلة العنف الجسدي ، والجنسي ، ويوجد العديد من الأسباب وراء هذه المشكلة منها : قلة الإيمان ، والوازع الديني لدى الأفراد ، والعادات والتقاليد المجتمعية التي تنص على تعنيف المرأة ، وسكوت المرأة وخضوعها ، أما عمالة الأطفال فهي من أكثر المشاكل شيوعاً ، إذ يتمّ من خلالها تشغيل الأطفال ما دون سن الثامنة عشر، ويوجد العديد من العوامل التي تؤدّي إليها ،

ومنها : انفكاك الأسرة ، وضعف الكتب الدراسية التي لا تهتم بتنمية الطفل، ومرافقة الأصدقاء السوء ، وعدم وجود أنشطة تشغل الطفل في وقت الفراغ [٢٢] . ويتدخل الباحثون الاجتماعيون في مواجهة المشكلات الاجتماعية من خلال مستويين أساسيين يهدفان إلى تحقيق أهداف علاجية أو وقائية وهما:

-المدخل العلاجي : وهو مستوى يستهدف القضاء على مشكلات قائمة بالفعل ، ويعاني منها السكان ، وإذا لم يستطع القضاء على المشكلات تماماً ، فهو على الأقل يحاول التخفيف منها قدر المستطاع ، وهذا المستوى هو الشائع بين معظم المجتمعات، إذ يبدأ الاهتمام بالمشكلة بعد أن تظهر فعلا وتتضح مظاهرها ، أي أنه يتعامل مع الأعراض والنتائج دون الحاجة للرجوع للمسببات .

-المدخل الوقائي : وهو الذي يتوقع فيه المسؤولون عن المجتمع حدوث المشكلات ؛ نتيجة لعلمهم بأسبابها مقدماً ، وبالظروف التي تؤدي إليها ، ومن ثم يبدئون في اتخاذ العدة لذلك قبل وقوع البلاء، وتكون النتيجة السليمة هي قلة الخسائر أو حتى انعدامها، وهذا أفضل كثيراً بطبيعة الحال، ولكنه يتطلب الكثير من العلم والجهد والعمل، ومعرفة أعداد مجتمع الدراسة وفئاتهم ، وأعداد أسرهم ، وفئات أعمارهم ، وتوزيعهم جنسياً .

وتظهر صعوبة في تكيف النازحين في مناطق استقبالهم ، وتختلف الصعوبات حسب شخصية وثقافة النازح ، لان القبول والرفض للتجديدات التي تطرأ على المجتمعات تعتمد على العوامل النفسية ، إذ يتوقف الإدراك لتجديد كيفية ظهوره وانتشاره باختلاف ثقافاتهم ، والنزوح عامل لتحطيم العلاقات الشخصية بين الأقارب والأصدقاء القدامى ، وكلما زادت المسافة بين المنطقة النازحة والمنطقة المنزوح إليها زاد من احتمال انهيار العلاقات ، وحينما يحدث النزوح نجد إن أفراد الأسرة سيعانون في البداية من صعوبات التكيف مع المجتمعات الجديدة لاسيما اذا كان الأبناء كباراً في السن سيجدون صعوبة في اندماجهم لان النازح يحمل معه قيماً وتقاليد مختلفة ؛ لذلك ينشا التصادم الحضاري عندما تتعارض قيم وقوانين حضارتين متضادتين ، كما أن بعض الأسر فقدت العائل الرئيس لها ، وفقدانها لمصدر رزقها ، والمسكن الذي كان يؤويها ، وحدث تمزق في النسيج الاجتماعي العراقي جراء هذا النزوح انعكس على التماسك الأسري ، بفعل انتشار الصراعات ، والعداوات ، والقطيعة بين الأقارب ،

وبدأت قيم التضامن والتكافل الاجتماعي والتعاون تفقد دورها لصالح قيم الصراع والتدابر؛ بعد أن استفحلت الأنانية الجمعية ، واختفت الثقة بين أفرادها ، وغاب التدبير المصلحي المتعدي النفع لصالح ظاهرة السعي نحو تحقيق المصالح الذاتية ، ولو على حساب الأسرة وتماسكها ، كما أدت الخسائر البشرية والاقتصادية إلى خروج المرأة للعمل بشكل غير مدروس ، الأمر إلى استحواذ الإناث على أغلب مناصب الشغل، وأدى ذلك إلى تحقيق المرأة استقلالها المالي على حساب جوانب أخرى أهمّ ، ما تسبب بشكل مباشر في انتشار الطلاق .

وتترك العمليات الإرهابية آثاراً عميقة على الأسرة وأفرادها تظهر على شكل سلسلة من التراكمات ، ما يستدعي دراسة التفكك الأسري ، وانهيار نظام الأسرة ، وتدني مستواها الاقتصادي في ظل الحروب والصراعات المسلحة دراسة عميقة ، وتخصيص مؤتمرات على أعلى مستوى لمعالجة تلك المشاكل ، ولفت الانتباه لها ، والعمل من أجل الوصول إلى آليات الحماية الاجتماعية ، والنفسية ، والاقتصادية التي تحافظ على الحد الأدنى لمعنى الأسرة ، والإسراع في إعادة إحياء التكافل الإسلامي لاحتواء أثار الإرهاب .

ويساهم النزوح في تفكيك الأسرة وتحويلها من عائلة ممتدة إلى عائلة نووية ، وتتحطم القيود القديمة لها وتضعف فيها السلطة الاجتماعية والدينية ضعفاً شديداً ، فقد يتقلص حجم الأسرة أو ينخفض معدل الخصوبة نتيجة انفصال رب الأسرة ، وهو غالبا ما يكون غائباً عن أسرته ، أو استخدام الأسرة لو سائل ضبط النسل ، وقد تواجه الأسرة مشكلات تربوية مثل تسرب الأطفال من المدارس ، والانحراف المبكر فضلا عن العادات والتقاليد التي تحد من حركة المرأة ونشاطها في ظل غياب زوجها تصبح محط أنظار المجتمع ، وتظهر جرائم جنوح الأحداث ، ويتخذ العنف أشكالاً جسدية ، وقانونية ، واجتماعية ، وتتغير أشكال العنف من المضايقات في الشارع إلى الأعمال، وتحديد ساعات التجول ، والمشاجرة ، وقد يصل إلى الطرد من الأحياء التي يقطنها النازح ، وفي حالات معينة يمكن للعنف أن يصل إلى القتل[٢٤]. فمن خلال العينة التي قمنا بدراستها وجدنا ان هناك عدداً من النساء والأطفال من النارحين يعملون متسولين أو يبيعون حاجات بسيطة في الاسواق الشعبية ، وتقاطعات الشوارع في البصرة .

سادساً- مستقبل النازحين في مدينة البصرة :

يشتكل النازحين في مدينة البصرة جزءاً من المجتمع البصري الجديد ، فبعضهم اندمج بشكل كلي ، والبعض الآخر يتطلع إلى العودة لمكان إقامته الأول ، وتبقى مشكلة النازحين قائمة بالرغم من قلة أعدادهم في مدينة البصرة مقارنة بكثير من المدن العراقية الأخرى ، مما يتطلب وضع استراتيجية في المستقبل المنظور ، لذلك وضعنا ثلاثة سيناريوهات مستقبلية للنازحين :

السيناريو الأول : العودة إلى محافظة الأصل أي المناطق التي نزحوا منها ، ويتطلب ذلك إعمار المناطق المحررة من التنظيمات الإرهابية ، وتأمينها ، وتعويض المتضررين ، ولا يمكن حصول هذا السيناريو في المستقبل القريب لاحتياج الدولة إلى إمكانيات مادية كبيرة في ظل انخفاض أسعار النفط ، فضلاً عن وجود الخلايا النائمة التي تنشط بين فترة وأخرى . ويمكن تحقيق هذا السيناريو على المدى المتوسط والبعيد.

السيناريو الثاني : الاندماج في مجتمع مدينة البصرة ، ويتطلب ذلك تكثيف منظمات المجتمع المدني في احتواء النازحين، وتقبل مجتمع الأصل للنازحين، وحل مشاكلهم، وبناء مساكن لهم ، وتامين مصدر معيشة ، ويمكن تحقيق هذا السيناريو على المدى البعيد لعدم استعداد جميع النازحين في الاندماج مع المجتمع البصري ، وعدم تقبل كثير من سكان المدينة الأصليين لبعض النازحين ، فضلاً عن الإمكانات المالية للدولة التي يتم توجيهها نجو إعمار المناطق المحررة ، وحفظ الأمن .

السيناريو الثالث : إعادة توطينهم في مناطق أخرى يتم اختيارها لهم داخل العراق ، وهذا السيناريو يمكن تحقيقه في المدى القريب والمتوسط اذا توفرت مجموعة من الشروط وهي :

١- منح النازحين حرية اختيار أفضل الحلول المناسبة لهم .

٢- التشاور مع النازحين، وإشراكهم في عملية وضع البرامج، والسياسات الخاصة بهم.

٣- توفير بيئة أمنة للنازحين .

٤- ضمان حصولهم على الوثائق ، والمستمسكات الخاصة بهم .

٥- الحصول على ضروريات الحياة ، والخدمات .

وان خيار العودة ، والاندماج تفوق حالة إعادة التوطين بالرغم من أن الدعم موجه للسيناريوهات الثلاثة لكن معظمه يوجه نحو العودة في المقام الأول، ومن ثم الاندماج، وأخيراً التوطين ، ويعد الخيار الأول أفضلها ، لكن هناك مجموعة من المعوقات تقف حائلاً دون ذلك بسبب الافتقار إلى المعلومات والآليات الخاصة برصد حالة النزوح بشكل عام لذا يجب عدم المزج بين عملية البحث عن حل مستدام ، وبين تحقيق هذا السيناريو .

الاستنتاجات :

استنتجت الدراسة إن ظاهرة النزوح ليست جديدة على المجتمع العراقي ، وتعاني منها معظم المجتمعات ، واسبابها عديدة ، ومن أهمها الحروب والنزاعات العسكرية ، والإرهاب ، والكوارث الطبيعية ، ونظراً للظروف التي مر بها العراق بعد التغيير في نظام الحكم عام ٢٠٠٣ وما تلاه من أحداث عنف طائفي حدثت موجات نزوح كبيرة باتجاه المناطق الأمنة ومنها مدينة البصرة جنوب العراق لاسيما بعد سيطرة داعش عام ٢٠١٤ على مناطق واسعة ، مما ترك أثار اقتصادية واجتماعية سلبية على النازحين أولاً ، ومجتمع الأصل ثانياً .

المقترحات :

١- توفير أماكن سكنية ملائمة من قبل الحكومة المحلية للعوائل النازحة غير المتمكنة، ودعمها مالياً.

٢- تقديم المساعدات الصحية والاجتماعية من قبل الجهات المختصة لاسيما دائرة الهجرة والمهجرين .

٣- العمل على نشر برامج التوعية والتثقيف من قبل الأعلام بين النازحين ، والسكان الأصلين من اجل تدعيم الشعور بالمواطنة والانسجام السكاني .

٤- تحسين الوضع الأمني ورفع كفاءته في المناطق المحررة بالشكل الذي يضمن عودتهم إليها .

٥- إيجاد فرص عمل من خلال فتح مجمعات تسويقية مدعومة ، وتوظيفهم بها ، وتسهيل مهمة دخول أبناءهم في المدارس .

٦- وضع آليات فعالة للتعامل مع فئات النازحين من النساء والأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الأمراض المزمنة من حيث تقديم المساعدات والمستلزمات الأساسية الأخرى لهم .

٧- توفير قاعدة بيانات خاصة بالنازحين ، وعقد ندوات ومؤتمرات علمية لبحث مشاكل النازحين .

الهوامش :

(١) عمار عيسى كريم ،النازحون داخليا في ضوء الحماية الدولية دراسة تطبيقية عن النازحين في محافظة صلاح الدين ، م١ ، العدد ، ٣ ، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية ، جامعة تكريت ، ٢٠٠٩ ، ص١٩٠ .

(٢) محمد مجبل صالح، نمط توزيع النازحين وتأثيره على الخدمات التعليمية في محافظة كربلاء المقدسة باستخدام نظام المعلومات الجغرافية ،مجلة الهندسة والتكنلوجيا ، م٣٤ ، ج١ ، العدد ٥ ، الجامعة التكنلوجية ، بغداد ، ٢٠١٦ ص١٥٤ .

(٣) وليد عبد جبر ، أزمة النزوح والأمن الإنساني في العراق تحديات التكيف ومخاضات الانتماء دراسة ميدانية للأسر النازحة في بغداد وأربيل ، مجلة البحوث التربوية والنفسية ، العدد ٥٤ ، مركز البحوث التربوية والنفسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٧ ، ص٨٥ .

(4)UNITED NATIONS ,multilinq Demoqraphic Dicbionary 1958,p. 76

(5) UNITED NATIONS ,multilinq Demoqraphic Dicbionary 1958,p. 1

(٦) وليد عبد جبر ، مصدر سابق، ص٨٨-٩٠ .

(٧) وفاء جعفر المهداوي ، أزمة النازحين في العراق خصائص الحالة وحالات الاستجابة الإنسانية للإغاثة واعادة الاستقرار، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد ٥٠ ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٦ ، ص١٠٧ .

(٨) مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية ، قسم حقوق الأنسان ، وحدة شؤون الأقليات مشكلات النازحين في العراق ، ، ٢٠١٤ ، ص٢ .

(٩) وليد عبد جبر ، مصدر سابق ، ص٨٨-٩٠ .

(١٠) كريم غضبان صجم ، وهدى باقر حسن ، تقييم الخدمات الصحية والمجتمعية المقدمة للأسر في مخيمات النازحين داخلياً في مدينة بغداد ، مجلة الكوفة لعلوم التمريض ، كلية التمريض ، ، المجلد ٦ ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٦ ، ص٢ .

(١١) وليد عبد جبر ، مصدر سابق ، ص٩١-٩٢ .

(١٢) لهيب هيغل ، أزمة النزوح في العراق الأمن والحماية ، مركز سيسفاير لحقوق المدنيين والمجموعة الدولية لحقوق الأنسان ، ٢٠١٦ ، ص٢٥.

(١٣) الدراسة الميدانية في ٢٠١٨/١/٥ .

(*) نسبة الإعالة = عدد السكان (٠-١٤)+(٦٥ فأكثر)/ عدد السكان (١٥-٦٤) ×١٠٠ ، ينظر (رشود بن محمد الخريف ، السكان المفاهيم والأساليب والتطبيقات ، ط٢ ، الرياض ٢٠٠٨ ، ص١٩٨) .

(١٤) الدراسة الميدانية في ٢٠١٧/١٢/١٠ ، و٢٠١٨/٢/١٨ ، و٢٠١٨/٢/٢٠ ، ٢٠١٨/٤/٤.

(١٥) عماد مراد العيساوي ، المركز القانوني للنازح الداخلي في القانون الدولي الإنساني العراق إنموذجا ، كلية الإسلامية الجامعة ، العدد ٣٦ ،، النجف الأشرف ، ٢٠١٥ ، ص٦١٢ .

(١٦) وزارة الهجرة والمهجرين ، قسم التخطيط والمتابعة بينات غير منشورة ٢٠٠٧

(١٧)عماد مراد العيساوي ، مصدر سابق ، ص٦١٣ .

(١٨)عماد مراد العيساوي ، المصدر نفسه ، ص٨-٩ .

(١٩) وفاء جعفر المهداوي مصدر سابق ، ص ١١٤ .

(٢٠) خضر حسان ، اللجوء السوري.. عنف واستنزاف للموارد يعززه الفساد ،

http://www.almodon.com/economy/2016/1/14

(٢١) الدراسة الميدانية في ٢٠١٨/٥/٢ .

(٢٢) مريانا قمصية ، حل المشاكل الاجتماعية ، ٣١ مايو ٢٠١٧ ،

http://mawdoo3.com/

(٢٣) خضر حسان ، اللجوء السوري. عنف واستنزاف للموارد يعززه الفساد،

http://www.almodon.com/economy/2016/1/14

المصادر :

١. جبر ، وليد عبد ، أزمة النزوح والأمن الإنساني في العراق تحديات التكيف ومخاضات الانتماء دراسة ميدانية للأسر النازحة في بغداد وأربيل ، مجلة البحوث التربوية والنفسية ، العدد ٥٤ ، مركز البحوث التربوية والنفسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٧ .

٢. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المسح الوطني للنازحين في العراق ٢٠١٤ ، بغداد ، ٢٠١٥ .

٣. جمهورية العراق ، وزارة الموارد المائية ، الهيئة العامة للمساحة ، خريطة محافظة العراق الإدارية ٢٠١٧ .

٤. جمهورية العراق ،وزارة الهجرة والمهجرين ، قسم التخطيط والمتابعة ، بيانات غير منشورة ٢٠١٧ .

٥. حسان ، خضر ، اللجوء السوري. عنف وإستنزاف للموارد يعززه الفساد،

http://www.almodon.com/economy/2016/1/14

٦. الخريف ، رشود بن محمد ، السكان المفاهيم والأساليب والتطبيقات ، ط٢ ، الرياض ٢٠٠٨ .

٧. صالح، محمد مجبل ، نمط توزيع النازحين وتأثيره على الخدمات التعليمية في محافظة كربلاء المقدسة باستخدام نظام المعلومات الجغرافية، مجلة الهندسة والتكنلوجيا ، م٣٤ ، ج١ ، العدد ٥ ، الجامعة التكنلوجية ، بغداد ، ٢٠١٦ .

٨. صجم ، كريم غضبان ، وهدى باقر حسن ، تقييم الخدمات الصحية والمجتمعية المقدمة للأسر في مخيمات النازحين داخلياً في مدينة بغداد ، مجلة الكوفة لعلوم التمريض ، كلية التمريض، المجلد ٦ ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٦ .

٩. العيساوي ، عماد مراد ، المركز القانوني للنازح الداخلي في القانون الدولي الإنساني العراق إنموذجا ، كلية الإسلامية الجامعة ، العدد ٣٦ ،، النجف الأشرف ، ٢٠١٥ ،

١٠. قمصية ، مريانا ، حل المشاكل الاجتماعية ، ٣١ مايو ٢٠١٧ ، http://mawdoo3.com/

١١. كريم ، عمار عيسى ، النازحون داخليا في ضوء الحماية الدولية دراسة تطبيقية عن النازحين في محافظة صلاح الدين ، م١ ، العدد ، ٣ ، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية ، جامعة تكريت ، .٢٠٠٩

١٢. مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية ، قسم حقوق الأنسان ، وحدة شؤون الأقليات مشكلات النازحين في العراق ، .٢٠١٤

١٣. المنظمة الدولية للهجرة ، مصفوفة النزوح ، الجولة ٣٤ ، كانون الأول ٢٠١٥ ، الجولة ٦٠ ، كانون الأول ٢٠١٦ ص٣ ، الجولة ٨٢ ، تشرين الأول ، ٢٠١٧ .

١٤. المهداوي ، وفاء جعفر ، ازمة النازحين في العراق خصائص الحالة وحالات الاستجابة الإنسانية للإغاثة واعادة الاستقرار ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد ٥٠ ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٦ .

١٥. هيغل ، لهيب ، أزمة النزوح في العراق الأمن والحماية ، مركز سيسفاير لحقوق المدنيين والمجموعة الدولية لحقوق الأنسان ، ٢٠١٦ .

(16) UNITED NATIONS ,multilinq Demoqraphic Dicbionary 1958